http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1457) السنة السادسة -الاثنين (16) آذار 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

تـوجـه الـشركـات ومـؤسـسـات الـعـمـل نـحـو الـعـمـل المجتمعي

حسن حافظ

ان السمعة المميزة للشركات هي العمل على اثبات وجودها في السوق، من خلال علامة تجارية مميزة او من خلال اسم تجاري معروف، إضافة الى (جدارة) كبيرة عملت الشركة على ترسيخ أقدامها في مجتمع اعمال ما، واكثر من ذلك فهي القادرة على تحسين نتائج اعمالها وإرباحها الصافية، بناء على قدرة كبيرة في وجود تنافس كبير ومتزايد في سوق العمل، الامر الذي يدفع بالشركات الى ان تستمر وبقوة دافعة الى اصلاح منتجها وإضفاء مزايا اخرى لها ليدفعها قدما نحو الأمام، ومن هنا فان وجود التيار المعروف بمواطنة الشركات، أصبح يتجاوز حدود العمل التقليدية، حيث أصبحت الشركات وفي المجتمعات كافة وكذلك الصناعات والمواقع الجغرافية تناقش في الطرق الكفيلة لجعلها اكثر شفافية ومسؤولية، واكثر مشاركة في اوساط المجتمعات المحيطة بها.

(مواطنة الشركات مثال من مجتمع الاعمال/ الكسندر شكولينكوف/ جوش ليشمان/ د.جون سولفيان، ص٧) وهكذا فان مؤسسة الاعمال الجيدة هي التي تسعى قبل كل شيء الى بناء هياكلها الداخلية والخارجية، وهي تلك الهياكل التي تكافئ السلوك الجيد وتعاقب الإجراءات المهملة اللامبالية، ولهذا فان على الشركات ان تعمل في بيئات يتعين عليها ان تحميها وتساعدها على التطور، ومن هنا تبرز أهمية الديمقراطية في بناء مجتمعات حديثة متطورة، فمواطنة الشركات في مجتمعاتها تتعامل مع الالتزام بحماية حقوق الإنسان، أي ان على الشركات ان تمد افقها لتتسع الى ابعد من تحقيق الأرباح قصيرة المدى، بل ان عليها ان تأخذ بعين الاعتبار احتياجات واهتمامات مختلف الفئات المؤثرة في المجتمع، والعمل على تعزيز بيئة جيدة للعمل، وهكذا فان هذه المواطنة متوازنة مع ستراتيجية استثمار جيد، يقابله استثمار يحقق شروط الاستدامة، فإضافة الى معالجة قضايا الصحة العامة العالمية، كمكافحة فيروس الايدز، والعمل على تقديم منتجات وخدمات امنة للمساعدة في بناء مجتمع افضل، فانه يترتب على ذلك، ان ما للشركات من حقوق كما لـلإفراد من حقوق أيضاً، كالحصول على المعلومات وحق المشاركة في صنع القرارات، فالشركات ومعها مؤسسات الاعمال لا تستثنى من عملة صنع القرارات السياسية، وهي لا تأتي لصياغة قرارات جامدة صيغت في مجتمعاتها للحد من عملها وانطلاقها لان هذه الامور تعمل على إعاقة العملية الإنتاجية وتحد من كفاءة العمل فيها أيضاً.

وإذا كانت بعض تلك الشركات في الدول النامية مغلقة، إضافة الى خضوعها للواسطة والمحسوبية في تعاملها لدى التطبيق القانوني وفي قدرتها على النفاذ الى الاسواق على خلاف الشركات الكبرى التي تقوم على نظم وأسس واضحة، ان أمثال هذه الشركات التي لا تهتم سوى بعقد صفقات العمل في اطار من المحسوبية ولا تهتم بالاثر الاجتماعي وما تتركه من دور فاعل لدى الوسط الذي تعمل فيه سوى قدر ضئيل من دائرة الاهتمام الاجتماعية من قبل مؤسسات الاعمال، لان ما يهمها الربح أولاً وأخيراً.. وعلى الرغم من ان النقاش حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الاعمال مازال جديدا، الا ان الاهتمام بهذه الافكار بدأ يأخذ نصيباً كبيراً في السنوات الأخيرة على ضوء المقاومة العنيدة من قبل الحركات العالمية المناهضة للعولمة، إضافة الى قيام الإعلام بفضح الشركات وما يدور في اروقتها من فساد، خصوصا في الدول النامية التي تشهد تراجعا في أوضاعها وفي مختلف الصعد.

ومن هنا فان اقتصاديا كبيرا من امثال (ملتون فريد مان) يرى ومنذ السبعينيات من القرن الماضي (ان مسؤولية مؤسسات الاعمال لا تنتهي بدفع اجور العاملين فيها مقابل عملهم، او مجرد توفير السلع والخدمات الى المستهلكين مع دفع حصة عادلة من الضرائب فقد تطور دور رجال الاعمال، الى المشاركة في التنمية والمجتمع والحكومات، والى تطوير الواقع وتحقيق الطموح والآمال) (الكسندر شكولنكوف/ المصدر السابق، ص٩).

وفي مثل هذه المبادئ فقد تم إعلان (الاتفاق العالمي للأمم المتحدة) وهو عبارة عن مبادرة طوعية أسست بناء على وجود (روح المسؤولية) وقد جاءت من جانب مجتمع الاعمال وقادة العمل، والمبادرة هذه تجمع بين الحكومات المحلية ومجموعات العمل والأكاديميين، مع مختلف وكالات الأمم المتحدة إضافة الى منظمات المجتمع المدني الأخرى، وتحتوي هذه الاتفاقية على عشرة مبادئ، كما ان التوقيع عليها من قبل الشركات يعني موافقتها وبالتالي التزامها على الحفاظ على هذه المبادئ والعمل على تنفيذها وفي اية دولة من دول العالم . وهذه المبادئ مأخوذة عن الموقع (www.unglobal compact.org) وتتمحور تلك المبادئ حول أمور شتى منها ما يدعم حقوق الإنسان وكذلك معايير العمل والحفاظ على البيئة، إضافة الى مكافحة الفساد الإداري، وهي كالأتي:

١- يتعين على الاعمال التجارية ان تدعم حقوق الإنسان الدولية.

٢- يتعين على الاعمال التجارية ان تتأكد من عدم ضلوعها في ممارسات تسيء الى حقوق الإنسان.

٣- يتعين على الاعمال التجارية ان تتمسك بالحق في حرية التنظيم والحق في إجراء المفاوضات الجماعية.

٤- الالتزام بالقضاء على جميع اشكال العمل التي تتعلق بالإكراه او الإلزام.

٥- الالتزام بشكل فعال بعدم السماح للأطفال في العمل.

٦- القضاء على التمييز وعدم التفريق في مجالات التوظيف والعمل في مختلف المهن.

٧- يتعين على الاعمال التجارية ان تتخذ نهجا احتياطيا في عدم الإضرار بالبيئة.

٨- يتعين على الاعمال التجارية ان تبادر الى زيادة التحلي بروح المسؤولية بشكل اكبر فيما يتعلق بالبيئة.

٩- التزام الاعمال التجارية بالعمل على تشجيع واستحداث تكنولوجيا جديدة، والعمل على نشر تلك التكنولوجيا مع مراعاة احتياج البيئة.

١٠- التزام الاعمال التجارية بالعمل على مكافحة الفساد بجميع اشكاله بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

وتظهر استطلاعات الراي العام ومدى اهتمام المستهلكين بالقيم الأخلاقية للشركات، فقد اظهر مسح اجرته كلية بوسطن في امريكا حول مواطنة الشركة،وقد اجري هذا المسح على اكثر من ٥٠٠ من المدراء العامين التنفيذيين في أمريكا وكانت العينة تحتوي على شركات ومصانع ذات احجام مختلفة، وقد أفاد ٧٥٪ من الذين اجري عليهم الاستبيان ان مواطنة الشركات تنشأ وتترعرع وفقا للتقاليد والقيم السائدة في كل مجتمع، كما وذهب ٥٩٪ من الذين اجري عليهم الاستبيان الى ضرورة الاهتمام بسمعة الشركة وصورتها في أعين الناس.

وفي استبيان أخر اجرته جامعة هارفرد بشأن مسؤولية الشركات عام ٢٠٠٣ ظهر ان ٩٠٪ من الأمريكيين يشعرون بانه لا يمكن الثقة بالتنفيذيين الذين يقومون بإدارة الشركات وانهم لا يعتنون بمصالح المواطنين، كما شعر آخرون وبنسبة ادنى تصل الى ٤٩٪ الى ان المدراء التنفيذيين للشركات موجودون في مواقعهم لتحقيق مصالحهم الشخصية وحسب.

ومن هنا فان تحليل مؤشرات هذين الاستبيانين نجد انهما يدعوان الى ان على المؤسسات ان تبذل المزيد من الجهد لإعلام الاخرين، مع ضرورة اطلاعهم على المساهمات الايجابية للاعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول كما تظهر بصورة اخرى الطلب من المؤسسات ان تفتح عينيها جيدا لترى كم هي الحاجة ماسة لاعطاء المزيد من الاهتمام والانتباه الى النتائج الايجابية المترتبة على عملياتها، فان هي أخفقت في تحقيق هذا الامر يمكن ان تصبح تلك المؤسسات (ضعيفة) في عالم اليوم الذي يسير بخطى متسارعة نحو العولمة، حيث يعمد المستهلكون ضمن ذلك الاطار على معاقبة الشركات من خلال آليات السوق للممارسات التي يعتبرونها غير عادلة، لذا فان تعبير المواطنة الصالحة للشركات يتجاوز بكثير درجة الاهتمام المالي للمساهمين، هو وان كان هذا هدفها الرئيس، عليها ان تتعدى ذلك الى الاستجابة باهتمامات جميع الفئات المؤثرة والمتأثرة في عمل الشركة من الزبائن والمدراء والموظفين إضافة الى المجتمع ككل، والمجتمع المحلي ومعها وسائل الإعلام.

ولعل في مقدمة الأهداف هي ان العمل على تحقيق الإرباح ودفع الضرائب مع توفير فرص العمل وتوفير المنتجات وتقديم الخدمات الامنة والموثوق بها، ومراعاة ظروف البيئة، بل والعمل على تحسين ظروف الحياة في المجتمع، الامر الذي يتطلب ان تكون هناك أهداف أخرى تسبق تلك الاهتمامات مثل: الالتزام بممارسات العمل الاخلاقية مع ضرورة وضع أسس المعاملة الحسنة للموظفين العاملين لديها، وهذا لا يعني مجرد الاشتراك في الاعمال الخيرية، بل تتجاوز ذلك بكثير نحو المشاركة الفاعلة في البرامج التثقيفية والعمل على صيانة البيئة بالوقت والجهد وعلى شتى المستويات للتقدم والعمل في اطار من الشفافية والمسؤولية إضافة الى مسؤوليتها في إنتاج بضائع او تقديم خدمات امنة وعالية الجودة، اما في المجتمعات النامية، فان المسؤولية تكبر فعلى الشركة ان تعمل على نقل المعرفة الفنية مع العمل على إنشاء مؤسسات خالية من الفساد، والعمل على ترسيخ المبادئ الديمقراطية، وان يسود القانون فوق كل اعتبار، ومساعدة الدول في تنمية الأسواق الحرة والمساهمة في صنع طريق النمو الاقتصادي المستديم لتحقيق الاستقرار السياسي، فاذا ما تم ذلك فان الامر يبشر بزيادة الرخاء وتحقيق الازدهار، فعلى القادة التنفيذيين في مؤسسات العمل والمصانع ان لا يكتفوا باطلاق التصريحات والأحاديث الطنانة، اذ يتعين عليهم ان يكونوا القدوة باعتبارهم المثال الجيد من الذين وصلوا الى هذه المرحلة من الكفاءة في تنفيذ الاعمال، ومن خلال اخلاقياتهم في بناء الشركات واكتسابهم الخبرة المتراكمة والطويلة، حيث يترتب على إخفاقات القيادة آثارا سيئة كبيرة تتعدى مجتمعاتهم في داخل وخارج الشركة، لتمتد الى خارج البلد! ومن هنا تبدو لنا الاثار السيئة التي عملتها (الفضائح) الأخلاقية التي قامت بها الشركات الكبرى والتي (تفجرت) في كل من أوروبا وأمريكا، إذ ان فضائح كهذه تعمل على ان تفقد تلك الشركات الكبرى، ثقة المستثمرين والجمهور معا في طرفة عين، ومن هناء يجيء الاستطلاع في عام ٢٠٠٤ من قبل موقع hilland knowlton ليظهر لنا مدى مسؤولية الرئيس التنفيذي للشركة في تحمل المسؤولية وسمعة الشركة ككل حيث وصلت النسبة الى٥٠٪ وقد تبين ايضا انه اذا كانت هناك شركة تتمتع باسم عريق وعملت على تسليم بضائع ذات نوعية عالية والتزمت بالعهود التي قطعتها في الماضي، ستجد ان قرار المستهلكين بالشراء سيتأثر ايجابيا.. فاذا عرف عن شركة ما انها تستغل عملاءها فان العكس هو الصحيح، وإذا كانت هناك بعض الشركات تنفق الكثير من الموارد في الدعاية والإعلان وغيرها، ليس فقط لبناء سمعة جيدة، بل والاهم من ذلك العمل على (استدامة) هذه السمعة الجيدة المستديمة فحسب، بل والعمل على تحسين موقف الشركة في أسواق المال والائتمان، فانه يمكن لهذه الشركة التي تشعر بالمسؤولية الاجتماعية العمل على جذب رأس المال والاقتراض بكلفة اجمالية اقل، وهذا ما تعمل عليه الشركات في المملكة المتحدة، حيث تعمل الشركات هناك على تأسيس موقف مسؤول من الاستحقاق الجماعي في الاستثمار، وخصوصاً العمل على دعم مبادرات التنمية في المجتمعات التي يكون فيها الأداء متراجعا.

وباختصار فان السمعة هي احدى القيم المهمة التي يعتمد عليها المقرضون لدى تقديم القروض الى المقترضين الذين لا يواجهون اشكالات فيما يتعلق باسعار الفائدة المنخفضة والذين هم في مستوى المسؤولية للإدارة المالية لمواردهم.

ومن هنا فان أخلاقيات العمل في الشركات ومدى مساهمتها في العمل المجتمعي، هي التي تعمل على نجاح المشاريع كبرى كانت ام صغرى وتدفع بمجتمعاتها نحو الأمام، ونحن في هذا الوقت الذي يتحول فيه المجتمع من القطاع العام الى الخاص مع دفع كبير لتأسيس شركات استثمارية والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية والدفع بسوق العمل الى الأمام، من هنا تتأتى أهمية ان تسهم كل تلك الجهات في العناية والرعاية بهذا المجتمع الذي هو بأمس الحاجة اليها.

> تقوم الشركات ومؤسسات العمل بدور كبير في الاقتصاد العالمي، ذلك انها بحاجة الى إعداد وتصميم ستراتيجيات أكثر فاعلية لدرء الأخطار التي تهدد سمعتها وأخلاقيات العمل فيها، ولهذا يتعين عدم فصل مؤسسات الاعمال عن مجتمعاتها عن طريق أظهار مواطنة الشركات على انها حالة ضمن ستراتيجية الشؤون العامة، وانها جزء من ستراتيجية العمل.

في مـــواجـــهـــة تـكـنـولـوجـيـا الـمـعـلـومـات

صفد حسام الساموك

ان تنمية تلك المهارات تبدأ من خلال تأكيد دواتنا في وضع أسس واقعية لما يطلق عليه اليوم بالتعليم البيليوغرافي، والذي مازال اصطلاحا غريبا وغير معروف لشريحة أكاديمية وبحثية في العراق، على الرغم من انه قطع عقودا في دول العالم، وفي عدد من دول المنطقة، باعتبار ان مثل هكذا تعليم يعمل ضمن مساع وجهود تعريف الباحث المبتدئ بآليات استخدام والإفادة من المحتوى العلمي في المكتبات، وتمكينه من القدرات والمهارات التي يحتاج اليها في عمليات تحديده لمصادر المعلومات (المطبوعات والمواد السمعية والبصرية وقواعد البيانات، ومواقع الانترنت.. وغيرها)، وتقييم المعلومات وفرزها، واستخدام المناسب منها بالشكل الأمثل، أي انه «تعليم المستفيد كيفية استخدام المكتبة»، فضلا عن دوره في اعانة الباحث المحترف في مواجهة التوسع الأفقي لقواعد المعلومات في ظل تقدم تكنولوجي لافت، لا يعطي للمستفيدين منه فرصة واحدة للانتظار والتأمل قبل ان يواكبوا تقدمه.

ان الدراسات الحديثة المتعلقة بـ» التعليم الببليوغرافي» تشير الى ان اهداف هذا النمط من التعليم تتمحور في التعرف على المكتبة بأقسامها المختلفة، والخدمات التي تقدمها، وطريقة تنظيمها، وتعريف المستفيدين بكيفية استخدام فهرس المكتبة، البطاقي او الالكتروني، وتنمية الترابط بين المواد التي تدرس لهم ومصادر المكتبة المتاحة، واكتساب المستفيدين المعرفة والمهارة في استخدام الكتب والدوريات والمراجع، بمجالات تخصصاتهم، فضلا عن إكساب المستفيدين مهارات استثمار وظائف الانترنت البحثية والعلمية، وقواعد البيانات المتاحة على اقراص ليزرية (C.D) أو على شبكة المعلومات الدولية.

المكتبات الجامعية والبحث العلمي

تضطلع الجامعات بشكل عام، بدور رئيس في مجال (البحث العلمي وتنمية المعرفة بشتى أنواعها، والقيادة الفكرية وخدمة المجتمع)، وتمثل المكتبة الجامعية العنصر الفاعل في ديمومة البحث العلمي، الى جانب العناصر الأخرى، بوصفها نقطة انطلاقه.

ومن هنا تكمن ضرورة إيجاد أسس علمية صحيحة ومفاهيم علمية، في عملية «التعليم الببليوغرافي» في الجامعات العراقية، لبناء وعي معرفي بأهمية هذه المكتبة، بشكليها التقليدي او الالكتروني.

ويرى أكاديميون مهتمون بهذا النمط التعليمي، ان بعض التحديات بدأت بمواجهته في حال النظر بتطبيقه في عدد من البلدان العربية، ولعل العراق من بينها، وعلى رأس تلك التحديات (هو اعتبار البعض «التعليم الببليوغرافي» شيئا وافدا من ثقافات اخرى، يلقى من يعارضه او من يقبله او من يقف موقفا محايدا، ومنها ما يرتبط بالباحثين المستفيدين من مجالاته، ممن لا يعون أهمية هذا التعليم واعتادوا الاستخدام التلقائي للمكتبة الجامعية، وفي ذلك هدر في الوقت والجهد، ومنها ما يتعلق بالقائمين على المكتبة – أنفسهم – حين يرون ان لا جدوى من هكذا «تعليم»، ما داموا يقومون بدور «المرشد» للباحث، ويحفظون موجودات المكتبة عن ظهر قلب).

ومن التحديات التي تواجه التعليم الببليوغرافي، طبقا لما يراه د. وليد نصر، في كتابه (التعليم الببليوغرافي في المكتبات الأكاديمية): إشكالية وضع برامجه على ارض الواقع، في ظل نظام تعليمي، قائم على التلقين، وليس تنمية المهارات البحثية، كما وان اتاحة تكنولوجيا المعلومات للمستفيدين، وما توفره من إمكانات في البحث تتطلب معرفة كاملة من قبل القائمين على المكتبات الجامعية باستخدامات هذه التكنولوجيا، والتي يعتقد الباحث انها المعضلة الأكثر أهمية التي تواجه هذا التعليم، نظرا لعدم تقبل البعض – خاصة المتقدمين بالسن منهم – فكرة إيجاد آليات مستحدثة في عمله، لا تتواءم وطبيعة خبراته السابقة، وقد يجد صعوبة بالغة فيها.

وتزيد من أهمية هذا التعليم (الحديث) التطور الكبير للمكتبات الجامعية التقليدية، وحسبنا ان نشير في معرض اشارتنا عن حجم تلك المكتبات ودورها قديما وحديثا في حركة البحث العلمي، الى المكتبة المركزية لجامعة بغداد، التي تعد من بين اكبر وأقدم واهم المكتبات الجامعية في العراق والمنطقة، حيث كانت تأسست في عام ١٩٥٩، وانقسمت الى موقعي الجادرية للتخصصات العلمية والوزيرية للتخصصات الإنسانية في عام ١٩٩٠، وكانت قد حصلت على حق ايداع مطبوعات الامم المتحدة ووثائقها عام ١٩٦٠، ولديها مرتبة متقدمة للغاية في تسلسلات مكتبة داغ هيمرشولد في نيويورك من بين مكتبات إيداع العالم في منظمة الأمم المتحدة.

وتهدف هذه المكتبة الى خدمة البحث العلمي للأساتذة والباحثين وطلبة الدراسات العليا، في مواكبة تطور حركة البحث العلمي العالمي، وتوفير مصادر معلوماتية حديثة ومتنوعة لخدمة المستفيدين، ودعم المناهج الدراسية بما توفره من مصادر معلومات حديثة، وتقديم أفضل خدمات المعلومات المختلفة بالوسائل التقليدية وغير التقليدية عن طريق النشرات والببليوغرافات والمستخلصات والكشافات وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، فضلا عن إقامة الدورات التدريبية في مختلف علوم المعلومات والمكتبات.

لقد حرصت المكتبة المركزية بجامعة بغداد على توفير اخر المصادر الحديثة في مختلف المجالات، وأعلنت عن توفيرها لمجموعة كبيرة من الدوريات الحديثة باللغتين العربية والانكليزية، فضلا عن نشرات علمية في موضوعات العلوم الصرفة، وأصدرت وحدة الفهرسة والتصنيف فيها قائمة بهذه المصادر الحديثة وأسماء مؤلفيها، على شكل بطاقات مكتبية حيث تعتمد المكتبة نظام الفهرس اليدوي، وبدأت مع إطلالة بتقديم خدمة الترجمة المجانية، لباحثي وطلبة الجامعة للغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية.

استخدامات تقنية

وفي المجال الالكتروني، فان أهمية استخدامات تكنولوجيا المعلومات بدات تظهر بشكل متزايد على مستوى العالم، حين كشفت دراسة عالمية حديثة ان ٧٥٠ مليون مستخدم، قاموا بعمليات بحث على الانترنت، بلغت ٦١ مليار عملية في شهر واحد فقط، وأفادت: ان محرك البحث (Google) استحوذ على اكثر من نصف عمليات البحث على الانترنت، التي تم تنفيذها في شهر آب من العام الماضي فقط، وقد كان نصيب هذا المحرك منها ٣٧ مليار عملية، أي أكثر مما حصلت عليه مواقع الكترونية كبرى اخرى مجتمعة، واحتل محرك البحث (Yahoo) المركز الثاني كاكثر مواقع البحث على الانترنت استخداما بعدد عمليات بلغ ٨،٥ مليار عملية.

وقالت الدراسة ان اكثر عمليات البحث التي تم إجراؤها كانت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تضم الصين واليابان والهند، حيث قام ٢٥٨ مليون مستخدم بتنفيذ ما يزيد على ٢٠ مليار عملية بحث، وان ٢١٠ ملايين مستخدم نفذوا ١٨ مليار عملية بحث في أوروبا، وان ٢٠٦ ملايين مستخدم في أمريكا الشمالية نفذوا ١٦ مليار عملية، وكانت منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا أخيرة، حين سجلت فيها ٣٠ مليون مستخدم، نفذوا ملياري عملية بحث.

لقد اضطلعت الشبكة الدولية للمعلومات، والتقنيات الحديثة لوسائل الاتصال المرتبطة بها، بمهام ايجاد شريحة عريضة من المتلقين، بصرف النظر عن تخصصاتهم العلمية او الدراسية، او مستويات تعلمهم، او فئاتهم العمرية، ولعل هذا الامر ينطبق في العراق. لاسيما بين الأوساط الطلابية، على مختلف مراحلهم الدراسية الثانوية والأولية والعليا.

وهذا ما يعزز اعتقادنا في ان تعرض هذه الأعداد الكبيرة من المتلقين للتقنيات الحديثة للاتصال، على مستوى الاستخدامات الشخصية لكل منهم، وإضفاء عناصر الجذب والتشويق المختلفة عليها، توجب توافر وسائل تكنولوجيا التعليم الحديثة في مجتمعاتهم التعليمية (الجامعة)، والخروج على الأنماط التقليدية في تعرضهم للرسائل التعليمية، لما تشكله هذه الوسائل من دور في تنوع خبراتهم، وتواكب تطلعاتهم، وبالتالي تعزز من فرص بقائها في أذهانهم لأطول فترة زمنية ممكنة، وتزيد من انتباههم وايجابيتهم في التعلم، وتنوع في اشكال تقديم المعلومات المختلفة لهم، ويؤكد أهمية التعليم الببليوغرافي في الجامعات.

وتزيد أهمية هذا التعليم، حين تكشف إحصائية قدمت بندوة النشر الالكتروني التي عقدت في بالقاهرة: (ان ما ينشر في العالم حوالي مليون وثلاثمئة الف كتاب في السنة الواحدة ،تستهلك ٤٠ مليون طن من الورق، ونصف مليون دورية، يطبع منها ٢٠٠ مليار نسخة، تستهلك مليون طن من الورق، ومليوني مصغر فلمي، ومليوني مادة سمعية وبصرية، و١٥٠ الف ملف بياني، وخمسين الف قرص ليزري، و ٢٥٠ الف رسالة جامعية)، وبالتالي فان هذا الكم الهائل في المعلومات يتطلب اليات علمية تعين الباحث في الفرز والتقييم.

وفي عملية البحث العلمي في العراق.. تمثل مرحلتا القراءة وجمع المعلومات تحديين كبيرين يواجهان الباحث العلمي المبتدئ، خاصة في مرحلة الماجستير، نظرا لعدم وجود آليات علمية تعينه على الفرز بين الكم الهائل المعروض أمامه من المعلومات، (خاصة في ظل وجود مكتبات جامعية كبرى، واستحداث المكتبة العلمية الافتراضية العراقية)، وتأخذ من مدته البحثية المحددة بسنة واحدة وقتا طويلا، في حين تركز «مرحلته التحضيرية» على مفردات علمية ذات علاقة بالتخصص الدقيق له، وتتمحور دراسته لمناهج البحث على شروط التفكير العلمي بالمشكلة البحثية ومناهج وطرق دراستها، دون تعليمه – في الغالب – على الأسس العلمية للوصول الى المعلومات وفرز المطلوب منها، والتي تشكل الدعامة الرئيسة في عمليات اخضاع مشكلة البحث للدرس والتقييم والاستنتاج.

ان كل ذلك يؤكد علينا ضرورات وموجبات وضع أسس علمية تفيد الباحث العلمي – المبتدئ على وجه الخصوص – في عمليات تحديده للمعلومات المتعلقة بموضوع ومجال بحثه، وسط كم هائل ومتدفق يتعرض له من هذه المعلومات، وضرورة ايجاد سبل واليات تعينه في التعامل مع المكتبات الجامعية التقليدية والالكترونية.

لقد سعت الجامعات العراقية الى توفير أوسع قاعدة بيانية ومعلوماتية متطورة لخدمة باحثيها، وبالتالي تفعيل البحث العلمي في العراق بشكل عام، وفضلا عن تعزيز خدمات المكتبات الجامعية بدأت بتوفير خدمات المكتبات الالكترونية المختلفة، وكان المشروع الاكثر أهمية، في مجال التقنيات الالكترونية «المكتبة الافتراضية العلمية العراقية» التي وفرت آخر الإصدارات العالمية العلمية المختلفة مجانا، الى الباحثين الأكاديميين العراقيين.

ونرى ان توفير هذه القواعد البيانية والمصادر المعلوماتية العريضة والمتنوعة ينبغي ان يراعي ضرورة تنمية مهارات الباحثين في التعامل معها، وعدم الضياع فيما بينها، وبالشكل الذي يمثل هدرا في الإمكانات والوقت وربما حتى في الطاقات، ونكرر توصيتنا بان تكون هناك اسس علمية لـ» التعليم الببليوغرافي»، من خلال بحث إضافة مواد منهجية في هذا المجال، ضمن المواد الدراسية التي ينبغي ان يجتازها الباحث في سنته التحضيرية للدراسات العليا، ويمكن تطبيق ذلك في الدراسات الأولية، كما ويمكن إضافة مفردات تتعلق بتنمية مهارات استخدامات المكتبة التقليدية والالكترونية، ضمن مفردات مناهج البحث العلمي، كخطوة أولى ممكنة لتنمية هذه المهارات.

> تزداد ضرورة تعليم الباحثين والمستفيدين بكيفية استخدام المكتبات، مع تنوع مصادر المعلومات وقواعد البيانات في العلوم والمجالات المختلفة، وتوسع حركة الطباعة والنشر على مستوى العالم. اذ ان هذا «التوسع المعلوماتي الافقي» ينبغي ان ترافقه تنمية مهارات بعينها وإرساء أسس علمية وتقنية حديثة تلازم الشخص المستفيد (الباحث)، وتمكنه من بلوغ مصادر المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه، وتعينه على فرز المفيد منها، على وفق صيغ منظمة، وبأقل جهد ووقت ممكنين، وهو ما يصب في النتيجة في تفعيل حركة البحث العلمي والتعليم العالي في العراق.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com